AL- Rafidain University

PISSN: (1681-6870); EISSN: (2790-2293)

مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم

Available online at: https://www.jrucs.iq

JRUCS

Journal of AL-Rafidain University College for Sciences

دور الحوكمة المؤسسية في تعزيز شفافية التقارير المالية في المصارف التجارية العراقية

م.م. زيدون صالح جلوب

Zaidoon3218@gmail.com

امانة بغداد ، بغداد، العراق

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة دور الحوكمة المؤسسية في تعزيز شفافية التقارير المالية في المصارف التجارية العراقية، في ظل الأهمية المتزايدة التي يحظى بها القطاع المصرفي في دعم الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي. وتنبع أهمية الموضوع من كون شفافية التقارير المالية تمثل عاملًا أساسيًا في تعزيز ثقة المودعين والمستثمرين والجهات الرقابية، فضلًا عن دورها في تحسين جودة القرارات الاقتصادية والحد من الممارسات المالية غير السليمة.اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال الجمع بين الجانب النظري الذي تناول مفاهيم الحوكمة المؤسسية، ومبادئها، وآلياتها، ومفهوم شفافية التقارير المالية ومعايير الإفصاح وجودة التقارير المالية، وبين الجانب التطبيقي الذي استند إلى بيانات ميدانية تم جمعها بواسطة استبانة وُزعت على عينة من العاملين في عدد من المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. كما تم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS، وتوظيف الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية، مثل معامل الارتباط وتحليل الانحدار الخطي، لاختبار فرضيات البحث. أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين تطبيق آليات الحوكمة المؤسسية وشفافية التقارير المالية، مما يؤكد أن تفعيل الحوكمة يسهم بشكل مباشر في تحسين مستوى الإفصاح المالي. كما بينت النتائج أن آليات الحوكمة، ولا سيما مجلس الإدارة، ولجان التدقيق، والإفصاح، كانت الأكثر تأثيرًا في تعزيز شفافية التقارير المالية، في حين جاء تأثير نظم الرقابة الداخلية بمستوى متوسط، مما يشير إلى الحاجة لتطويرها وتعزيز كفاءتها.وخلص البحث إلى أن الحوكمة المؤسسية تمثل أداة فاعلة لتحسين جودة التقارير المالية وتعزيز الثقة بالقطاع المصرفي العراقي، وأوصى بضرورة دعم استقلالية مجالس الإدارة، وتفعيل دور لجان التدقيق، وتطوير نظم الرقابة الداخلية، والالتزام الصارم بمعايير الإفصاح والشفافية، بما يسهم في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية.

معلومات البحث

تواريخ البحث:

تاريخ تقديم البحث: 2026/1/19
تاريخ قبول البحث: 2026/2/7
تاريخ رفع البحث على الموقع: 2026/6/30

الكلمات المفتاحية:

الحوكمة المؤسسية، شفافية التقارير المالية، الإفصاح المالي، المصارف التجارية العراقية، لجان التدقيق، الرقابة الداخلية.

للمراسلة:

م.م. زيدون صالح جلوب

Zaidoon3218@gmail.com

DOI: https://doi.org/10.55562/jrucs.v59i1.8

المقدمة

تلعب المصارف التجارية دورًا محوريًا في دعم الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، الأمر الذي يجعل شفافية التقارير المالية مسألة جوهرية لضمان ثقة المودعين والمستثمرين والجهات الرقابية. وقد برزت الحوكمة المؤسسية كإطار متكامل يهدف إلى تنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وأصحاب المصالح، بما يسهم في الحد من الممارسات غير السليمة وتعزيز الإفصاح المالي. وفي ظل التحديات التي تواجه القطاع المصرفي العراقي، تزداد أهمية دراسة دور الحوكمة المؤسسية في تحسين جودة وشفافية التقارير المالية. تُعدّ المصارف التجارية من أهم الركائز الأساسية في النظام المالي لأي دولة، إذ تضطلع بدور محوري في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار، بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي. ونظرًا لحساسية الأنشطة المصرفية وتأثيرها المباشر في مصالح شريحة واسعة من أصحاب المصلحة، وعلى رأسهم المودعون والمستثمرون والجهات الرقابية، فإن مسألة شفافية التقارير المالية تمثل عنصرًا جوهريًا في تعزيز الثقة بالقطاع المصرفي وضمان سلامة أدائه. وتُعد التقارير المالية الوسيلة الرئيسة التي تعكس حقيقة المركز المالي للمصرف ونتائج أعماله، الأمر الذي يجعل دقتها ووضوحها والتزامها بمعايير الإفصاح مطلبًا أساسيًا لضمان اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة. وفي هذا السياق، برز مفهوم الحوكمة المؤسسية

كإطار تنظيمي ورقابي يهدف إلى تنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وأصحاب المصالح الآخرين، بما يحقق التوازن بين المصالح المختلفة ويحد من تعارضها. وتسهم الحوكمة المؤسسية في تعزيز المساءلة والرقابة الداخلية وتحسين مستوى الإفصاح والشفافية، من خلال اعتماد مجموعة من الآليات والمبادئ، مثل استقلالية مجلس الإدارة، وفعالية لجان التدقيق، والالتزام بمعايير الإفصاح المحاسبي والرقابي. وقد حظي موضوع الحوكمة باهتمام واسع من المنظمات الدولية والهيئات الرقابية، لما له من دور فاعل في الحد من الأزمات المالية والتقليل من ممارسات التلاعب والغش المالي. أما في البيئة العراقية، فقد شهد القطاع المصرفي خلال السنوات الأخيرة تحديات متعددة، تمثلت في ضعف الثقة بالمصارف، وتباين مستويات الإفصاح المالي، فضلًا عن الحاجة إلى تطوير الأطر الرقابية بما يتلاءم مع المعايير الدولية. وفي هذا الإطار، يسعى البنك المركزي العراقي إلى تعزيز تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف التجارية، بهدف تحسين جودة التقارير المالية وزيادة مستوى الشفافية والإفصاح. إلا أن واقع التطبيق العملي لهذه المبادئ ما زال يواجه عددًا من المعوقات التنظيمية والإدارية، الأمر الذي ينعكس على مستوى شفافية التقارير المالية. وانطلاقًا مما تقدم، تبرز أهمية دراسة دور الحوكمة المؤسسية في تعزيز شفافية التقارير المالية في المصارف التجارية العراقية، لما لهذا الموضوع من أثر مباشر في دعم الاستقرار المالي وتعزيز الثقة بالقطاع المصرفي. وتسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على طبيعة العلاقة بين آليات الحوكمة المؤسسية ومستوى شفافية التقارير المالية، بما يسهم في تقديم رؤية علمية وتطبيقية يمكن الإفادة منها في تطوير الممارسات المصرفية وتحسين الإطار الرقابي في العراق.

أولًا: مشكلة البحث

تُعدّ شفافية التقارير المالية في المصارف التجارية من الركائز الأساسية لضمان الثقة والاستقرار في النظام المصرفي، نظرًا لما توفره من معلومات دقيقة وموثوقة تساعد أصحاب المصالح، ولا سيما المودعين والمستثمرين والجهات الرقابية، على تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة. إلا أن الواقع العملي للمصارف التجارية العراقية يشير إلى وجود تباين ملحوظ في مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية، الأمر الذي يثير تساؤلات حول مدى كفاية تطبيق آليات الحوكمة المؤسسية وفاعليتها.

وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها البنك المركزي العراقي في تعزيز مبادئ الحوكمة المؤسسية والالتزام بالمعايير المحاسبية والرقابية الدولية، إلا أن بعض المصارف ما زالت تعاني من ضعف في تطبيق هذه المبادئ، مثل محدودية استقلالية مجالس الإدارة، وضعف دور لجان التدقيق، وعدم كفاية نظم الرقابة الداخلية، مما قد ينعكس سلبًا على جودة وشفافية التقارير المالية ويحد من مصداقيتها.

وانطلاقًا من ذلك، تتمحور مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الآتي: إلى أي مدى يسهم تطبيق الحوكمة المؤسسية في تعزيز شفافية التقارير المالية في المصارف التجارية العراقية؟

ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية، من أبرزها:

- ما مستوى تطبيق آليات الحوكمة المؤسسية في المصارف التجارية العراقية؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة المؤسسية وشفافية التقارير المالية؟
- ما أبرز المعوقات التي تواجه تطبيق الحوكمة المؤسسية وأثرها في مستوى الشفافية المالية؟

ثانيًا: أهمية البحث

تتجلى أهمية هذا البحث في عدة جوانب مترابطة، تتمثل فيما يأتي:

1. الأهمية العلمية :يسهم البحث في إثراء الأدبيات العلمية في مجالي المحاسبة والمالية من خلال دراسة العلاقة بين الحوكمة المؤسسية وشفافية التقارير المالية في البيئة المصرفية العراقية، التي ما زالت بحاجة إلى مزيد من الدراسات التطبيقية
2. الأهمية العملية :يساعد البحث إدارات المصارف التجارية العراقية على التعرف على مدى فاعلية آليات الحوكمة المؤسسية المطبقة لديها، ودورها في تحسين جودة وشفافية التقارير المالية، بما يسهم في تعزيز الثقة بالمعلومات المالية المنشورة.
3. أهمية العلمية: الأهمية الرقابية والتنظيمية :يوفر البحث مؤشرات مهمة للجهات الرقابية، ولا سيما البنك المركزي العراقي، يمكن الاستفادة منها في تطوير التعليمات والضوابط الرقابية بما يعزز الالتزام بالحوكمة والشفافية.
4. الأهمية الاقتصادية :تنعكس شفافية التقارير المالية إيجابًا على ثقة المستثمرين والمودعين، وتسهم في دعم الاستقرار المالي وجذب الاستثمارات وتعزيز النمو الاقتصادي.

ثالثًا: أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أبرزها:

1. التعرف على مفهوم الحوكمة المؤسسية وأهميتها في المصارف التجارية.
2. توضيح مفهوم شفافية التقارير المالية وأثرها في تعزيز الثقة بالقطاع المصرفي.
3. قياس مستوى تطبيق آليات الحوكمة المؤسسية في المصارف التجارية العراقية.
4. تحليل أثر الحوكمة المؤسسية في تعزيز شفافية التقارير المالية.
5. تشخيص المعوقات التي تواجه تطبيق الحوكمة المؤسسية في المصارف التجارية العراقية.

رابعًا: فرضية البحث

- **الفرضية الرئيسة:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق آليات الحوكمة المؤسسية وتعزيز شفافية التقارير المالية في المصارف التجارية العراقية.
- **الفرضيات الفرعية:**

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية مجلس الإدارة وشفافية التقارير المالية.

2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فعالية لجان التدقيق وشفافية التقارير المالية.
3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة نظم الرقابة الداخلية وشفافية التقارير المالية.
4. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح والشفافية وشفافية التقارير المالية.

خامسًا: منهج البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، لملاءمته دراسة الظواهر المالية والمصرفية، حيث يتم وصف واقع تطبيق الحوكمة المؤسسية في المصارف التجارية العراقية، وتحليل العلاقة بينها وبين شفافية التقارير المالية. كما يعتمد البحث على البيانات الأولية التي يتم جمعها من خلال استبانة موجهة إلى عينة من العاملين في المصارف التجارية العراقية، إضافة إلى البيانات الثانوية المستمدة من التقارير المالية السنوية والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي والدراسات السابقة ذات الصلة. ويتم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة وبالاستعانة ببرنامج SPSSلاختبار فرضيات البحث.

سادسًا: حدود البحث

1. الحدود الموضوعية: يقتصر البحث على دراسة دور الحوكمة المؤسسية في تعزيز شفافية التقارير المالية دون التطرق إلى متغيرات أخرى خارج هذا الإطار.
2. الحدود المكانية: يُطبق البحث على المصارف التجارية العراقية، ولا سيما المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
3. الحدود الزمانية: يُغطي البحث فترة زمنية محددة يحددها الباحث (مثل: 2019–2025)

المبحث الأول: الإطار النظري للحوكمة المؤسسية

أصبحت الحوكمة المؤسسية من المفاهيم الأساسية في الفكر الإداري والمالي المعاصر، ولا سيما بعد الأزمات المالية والانهيارات التي شهدتها العديد من الشركات والمؤسسات المصرفية على المستوى العالمي، والتي كشفت عن وجود خلل في أساليب الإدارة والرقابة وضعف في نظم الإفصاح والمساءلة. وقد برزت الحوكمة المؤسسية بوصفها إطارًا متكاملًا يهدف إلى تنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وأصحاب المصالح الآخرين، بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد وتحقيق الشفافية والنزاهة في إدارة المؤسسات. وتقوم الحوكمة المؤسسية على مجموعة من المبادئ والآليات التي تسعى إلى تحقيق التوازن بين المصالح المختلفة، وتعزيز المساءلة والرقابة، والحد من تعارض المصالح والممارسات الإدارية غير السليمة. وتشمل هذه المبادئ الإفصاح والشفافية، وحماية حقوق المساهمين، والمساواة بينهم، وتحمل المسؤولية، إضافة إلى استقلالية مجلس الإدارة وفاعلية لجان التدقيق ونظم الرقابة الداخلية. وتكتسب الحوكمة المؤسسية أهمية خاصة في القطاع المصرفي، نظرًا لطبيعة النشاط المصرفي وحساسيته وتأثيره المباشر في الاستقرار المالي والاقتصادي) (الخطيب، 2013، ص. 221–225).

أولا: مفهوم الحوكمة المؤسسية وأهميتها.

الركيزة الأساسية للحوكمة المؤسسية هي توفير إطار تنظيمي يضمن أن الأعمال يتم إجراؤها بما يتماشى مع القوانين، الأنظمة، وأفضل الممارسات. تعد الحوكمة المؤسسية العامل الذي يوازن بين مصالح جميع الأطراف المعنية داخل الشركة، بدءًا من المساهمين وصولاً إلى الموظفين والعملاء.

الحوكمة المؤسسية هي إطار متكامل من القوانين والأنظمة والعلاقات التي تُنظم كيفية إدارة المؤسسات وتوجيهها والرقابة عليها، بهدف تحقيق التوازن بين مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة مثل المساهمين، مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، الموظفين، والعملاء. وتركّز الحوكمة على تعزيز الشفافية، والمساءلة، والعدالة، والمسؤولية، بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد وتحقيق الاستدامة المؤسسية. تسهم الحوكمة المؤسسية في تحسين كفاءة الأداء واتخاذ القرارات السليمة، والحد من الفساد وسوء الإدارة، كما تعزز الثقة في المؤسسة لدى المستثمرين وأصحاب المصلحة. وتشمل الحوكمة المؤسسية تحديد واضح للأدوار والمسؤوليات، ووضع سياسات رقابية فعّالة، وإدارة المخاطر، والالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها.

وتُعد الحوكمة المؤسسية عنصرًا أساسيًا لنجاح المؤسسات في بيئة الأعمال الحديثة، حيث تساعدها على تحقيق النمو المستدام، ورفع مستوى التنافسية، وضمان الاستمرارية على المدى الطويل، سواء في القطاعين العام أو الخاص (أحمد، 2013، ص. 176–180.).

ثانيا: تعريف الحوكمة المؤسسية.

الحوكمة المؤسسية هي إطار متكامل من القوانين والأنظمة والعلاقات التي تُنظم كيفية إدارة المؤسسات وتوجيهها والرقابة عليها، بهدف تحقيق التوازن بين مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة مثل المساهمين، مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، الموظفين، والعملاء. وتركّز الحوكمة على تعزيز الشفافية، والمساءلة، والعدالة، والمسؤولية، بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد وتحقيق الاستدامة المؤسسية. تسهم الحوكمة المؤسسية في تحسين كفاءة الأداء واتخاذ القرارات السليمة، والحد من الفساد وسوء الإدارة، كما تعزز الثقة في المؤسسة لدى المستثمرين وأصحاب المصلحة. وتشمل الحوكمة المؤسسية تحديد واضح للأدوار والمسؤوليات، ووضع سياسات رقابية فعّالة، وإدارة المخاطر، والالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها. وتُعد الحوكمة المؤسسية عنصرًا أساسيًا لنجاح المؤسسات في بيئة الأعمال الحديثة، حيث تساعدها على تحقيق النمو المستدام، و (البدري، 2014، 95–100)

من جانبها، تعرف مؤسسة التمويل الدولية (IFC) الحوكمة بأنها "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها". تعد مؤسسة التمويل الدولية جزءًا من مجموعة البنك الدولي وتركز على تمويل القطاع الخاص في الدول النامية فقد عرّفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الحوكمة المؤسسية بأنها النظام الذي يتم من خلاله توجيه الشركات والرقابة عليها، مع تحديد توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف الأطراف ذات العلاقة ووضع القواعد والإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات. كما تُعرّف الحوكمة المؤسسية بأنها مجموعة من السياسات والممارسات التي تضمن حماية حقوق المساهمين، وتحقيق

العدالة بينهم، وتعزيز الإفصاح والشفافية في التقارير المالية. وفي الإطار المصرفي، يُنظر إلى الحوكمة المؤسسية بوصفها أداة أساسية لضبط الأداء المالي والإداري وتقليل المخاطر، من خلال تعزيز استقلالية مجلس الإدارة، وتفعيل دور لجان التدقيق، وتحسين نظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر. وتسهم هذه الآليات في ضمان مصداقية المعلومات المالية، وتحسين جودة التقارير المالية، وتعزيز ثقة أصحاب المصالح بالقطاع المصرفي. وبذلك، يشكل مفهوم الحوكمة المؤسسية الأساس النظري الذي يُبنى عليه تحليل دورها في تعزيز شفافية التقارير المالية في المصارف التجارية العراقية (البدري، 2014، ص. 95–100)

ثالثا: اهمية الحوكمة المؤسسية

وتكتسب الحوكمة المؤسسية أهمية متزايدة في المؤسسات المصرفية، نظرًا لطبيعة نشاطها القائم على إدارة أموال الغير وما يترتب على ذلك من مخاطر مالية واقتصادية عالية. إذ تسهم الحوكمة المؤسسية في تعزيز الثقة بين المصارف وأصحاب المصالح، من خلال تحسين مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية، وضمان مصداقية المعلومات المحاسبية المنشورة. كما تساعد على تعزيز فاعلية الرقابة الداخلية، ودعم استقلالية مجلس الإدارة ولجان التدقيق، الأمر الذي يحد من فرص التلاعب والغش المالي ويعزز سلامة الأداء المالي والإداري. فضلاً عن ذلك، تؤدي الحوكمة المؤسسية دورًا مهمًا في تحسين جودة القرارات الإدارية والاستثمارية، وتعزيز الالتزام بالمعايير المحاسبية والرقابية، ولا سيما في ظل التوجه نحو تطبيق المعايير الدولية في القطاع المصرفي. وفي البيئة العراقية، تزداد أهمية الحوكمة المؤسسية بوصفها أداة أساسية لدعم الاستقرار المالي، وتقوية الثقة بالقطاع المصرفي، والمساهمة في جذب الاستثمارات، مما يجعلها عنصرًا محوريًا في تعزيز شفافية التقارير المالية وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

رابعا: مبادئ الحوكمة المؤسسية.

تستند الحوكمة المؤسسية إلى مجموعة من المبادئ الأساسية التي تمثل الإطار العام لتنظيم إدارة المؤسسات والرقابة عليها، وقد أكدت عليها المنظمات الدولية والهيئات الرقابية، ولا سيما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .(OECD) وتهدف هذه المبادئ إلى تعزيز الشفافية والمساءلة وتحقيق التوازن بين مصالح الأطراف المختلفة، بما يسهم في تحسين الأداء المؤسسي والمالي. ومن أبرز مبادئ الحوكمة المؤسسية ما يأتي:

1. مبدأ حماية حقوق المساهمين والمساواة بينهم :يهدف هذا المبدأ إلى ضمان حماية حقوق المساهمين كافة، وتمكينهم من ممارسة حقوقهم الأساسية، مثل المشاركة في اتخاذ القرارات والحصول على المعلومات، مع تحقيق العدالة والمساواة بينهم دون تمييز.
2. مبدأ الإفصاح والشفافية :يُعد الإفصاح والشفافية من أهم مبادئ الحوكمة المؤسسية، إذ يقتضي توفير معلومات مالية وغير مالية دقيقة وموثوقة وفي الوقت المناسب، بما يعكس الوضع الحقيقي للمؤسسة ويساعد أصحاب المصالح على اتخاذ قرارات رشيدة) .(حسن، 2011، ص: 143)
3. مبدأ المساءلة والمسؤولية :يقضي هذا المبدأ بتحميل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مسؤولية قراراتهم وأعمالهم أمام المساهمين وأصحاب المصالح، مع وجود آليات واضحة للمساءلة والرقابة.
4. مبدأ استقلالية مجلس الإدارة :يركز هذا المبدأ على أهمية تمتع مجلس الإدارة بدرجة كافية من الاستقلالية عن الإدارة التنفيذية، بما يضمن موضوعية القرارات ويحد من تعارض المصالح.
5. مبدأ مراعاة حقوق أصحاب المصالح :يتطلب هذا المبدأ الأخذ في الاعتبار مصالح الأطراف الأخرى المرتبطة بالمؤسسة، مثل العاملين والدائنين والعملاء والجهات الرقابية، بما يعزز الاستدامة المؤسسية.

خامسا: أهداف الحوكمة المؤسسية

- تحسين كفاءة وفاعلية الأداء المالي والإداري للمؤسسات. (ياسين، 2019، ص: 133)
- تعزيز الثقة والمصداقية في التقارير المالية والمعلومات المحاسبية.
- الحد من الفساد المالي والإداري وتقليل المخاطر.
- دعم الاستقرار المالي وتحقيق التنمية المستدامة.

وبذلك، تشكل مبادئ وأهداف الحوكمة المؤسسية الأساس الذي يوضح دورها في تعزيز شفافية التقارير المالية، ولا سيما في المصارف التجارية العراقية.أعلى النموذج أسفل النموذج

سادسا: آليات الحوكمة المؤسسية في المصارف

تمثل آليات الحوكمة المؤسسية الأدوات العملية التي يتم من خلالها تطبيق مبادئ الحوكمة وتحقيق أهدافها داخل المصارف، وتكتسب هذه الآليات أهمية خاصة في القطاع المصرفي نظرًا لطبيعة نشاطه القائم على إدارة أموال الغير وارتفاع مستوى المخاطر المرتبطة به. وتسهم هذه الآليات في تعزيز الرقابة، وتحسين جودة القرارات الإدارية، وزيادة مستوى الشفافية والإفصاح في التقارير المالية. ومن أبرز آليات الحوكمة المؤسسية في المصارف ما يأتي:

1. مجلس الإدارة يُعد مجلس الإدارة من أهم آليات الحوكمة المؤسسية، إذ يتولى وضع السياسات العامة للمصرف، والإشراف على أداء الإدارة التنفيذية، وضمان الالتزام بالقوانين والتعليمات الرقابية. وتكمن فاعلية مجلس الإدارة في مدى استقلاليته وتنوع خبراته وقدرته على اتخاذ قرارات رشيدة تخدم مصالح المصرف وأصحاب المصالح، بما ينعكس إيجابًا على جودة وشفافية التقارير المالية (سرور، 2010: ص 72)
2. لجان مجلس الإدارة (ولا سيما لجنة التدقيق) تلعب لجان مجلس الإدارة دورًا محوريًا في تعزيز الحوكمة المؤسسية، وتعد لجنة التدقيق من أهم هذه اللجان، لما لها من مسؤوليات تتعلق بالإشراف على عملية إعداد التقارير المالية، ومتابعة عمل المدققين الداخليين والخارجيين، وتقييم نظم الرقابة الداخلية. وتسهم فعالية لجنة التدقيق في الحد من الأخطاء والتلاعب المالي وتعزيز مصداقية المعلومات المالية.

3. نظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر تُعد نظم الرقابة الداخلية من الركائز الأساسية للحوكمة المؤسسية في المصارف، إذ تهدف إلى حماية أصول المصرف، وضمان سلامة العمليات، والالتزام بالقوانين والمعايير المحاسبية. كما تسهم نظم إدارة المخاطر في التعرف على المخاطر المحتملة وقياسها ومعالجتها، مما يعزز الاستقرار المالي ويحد من المخاطر التي قد تؤثر في شفافية التقارير المالية.
4. التدقيق الداخلي والخارجي يؤدي التدقيق الداخلي دورًا مهمًا في تقييم كفاءة نظم الرقابة الداخلية ومدى الالتزام بالسياسات والإجراءات، في حين يضطلع التدقيق الخارجي بمهمة إبداء الرأي المستقل حول عدالة القوائم المالية. ويسهم التكامل بين التدقيق الداخلي والخارجي في تعزيز الشفافية والمساءلة وزيادة موثوقية التقارير المالية(الشاذلي، 2012، ص: 54)
5. الإفصاح والشفافية يُعد الإفصاح والشفافية من أهم آليات الحوكمة المؤسسية، إذ يقتضي توفير معلومات مالية دقيقة وواضحة وفي الوقت المناسب، بما يتوافق مع المعايير المحاسبية والتعليمات الرقابية. ويسهم الالتزام بالإفصاح في تعزيز ثقة أصحاب المصالح بالمصرف وتحسين صورة القطاع المصرفي بشكل عام.

سابعا: مجلس الإدارة ولجان التدقيق.

يُعدّ مجلس الإدارة حجر الأساس في تطبيق الحوكمة المؤسسية داخل المصارف، إذ يتحمل المسؤولية العليا عن توجيه المصرف ووضع استراتيجياته العامة والإشراف على أداء الإدارة التنفيذية. ويتمثل الدور الرئيس لمجلس الإدارة في ضمان تحقيق أهداف المصرف بكفاءة وشفافية، وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح، والالتزام بالقوانين والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية. وتزداد فاعلية مجلس الإدارة كلما توافرت فيه عناصر الاستقلالية وتنوع الخبرات والكفاءة المهنية، بما يسهم في الحد من تعارض المصالح وتعزيز جودة القرارات المتخذة، ولا سيما تلك المتعلقة بإعداد التقارير المالية والإفصاح عنها.

أما لجان التدقيق، فتُعد من أهم اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، وتؤدي دورًا محوريًا في تعزيز الرقابة والشفافية داخل المصارف. وتتمثل مهام لجنة التدقيق في الإشراف على عملية إعداد القوائم والتقارير المالية، ومراجعة السياسات المحاسبية المتبعة، ومتابعة أعمال التدقيق الداخلي والخارجي، والتأكد من فاعلية نظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر. كما تسهم لجنة التدقيق في تعزيز استقلالية المدققين وضمان نزاهة التقارير المالية، مما يقلل من احتمالات الأخطاء والتلاعب المالي. ويُعد التكامل بين دور مجلس الإدارة ولجان التدقيق عاملًا أساسيًا في تعزيز الحوكمة المؤسسية، إذ يوفر إطارًا رقابيًا فعالًا يسهم في تحسين جودة المعلومات المالية وزيادة مستوى الشفافية والإفصاح. وفي المصارف التجارية العراقية، يمثل تفعيل دور مجلس الإدارة ولجان التدقيق خطوة جوهرية نحو تعزيز الثقة بالتقارير المالية ودعم الاستقرار المالي، بما ينسجم مع متطلبات البنك المركزي العراقي والمعايير الدولية للحوكمة المصرفية (عبد الرحمن، 2015، ص: 93).

ثامنا: الإفصاح والرقابة الداخلية.

يُعد الإفصاح والرقابة الداخلية من الركائز الأساسية للحوكمة المؤسسية في المصارف، لما لهما من دور محوري في تعزيز الشفافية والمساءلة وضمان مصداقية التقارير المالية. فالإفصاح يشير إلى التزام المصارف بتقديم معلومات مالية وغير مالية دقيقة وموثوقة وفي الوقت المناسب، بما يعكس الوضع الحقيقي للمركز المالي ونتائج الأعمال، ويساعد أصحاب المصالح، ولا سيما المودعين والمستثمرين والجهات الرقابية، على اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة. ويشمل الإفصاح الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية والتعليمات الرقابية الصادرة عن البنك المركزي العراقي، فضلًا عن توضيح السياسات المحاسبية والمخاطر التي تواجه المصرف. أما الرقابة الداخلية، فهي مجموعة السياسات والإجراءات التي تعتمدها المصارف بهدف حماية أصولها، وضمان كفاءة العمليات التشغيلية، والالتزام بالقوانين والأنظمة، والحد من الأخطاء والغش المالي. وتُسهم نظم الرقابة الداخلية الفعّالة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية، والكشف المبكر عن الانحرافات والمخاطر، مما ينعكس إيجابًا على شفافية التقارير المالية. (الهاشمي، 2015، ص: 103) كما تلعب الرقابة الداخلية دورًا تكامليًا مع التدقيق الداخلي والخارجي في تعزيز المساءلة وضمان سلامة النظام المالي للمصرف. ويؤدي التكامل بين الإفصاح والرقابة الداخلية إلى بناء بيئة رقابية متماسكة تعزز الثقة في المعلومات المالية وتحد من المخاطر التشغيلية والمالية. وفي المصارف التجارية العراقية، تكتسب هذه الآلية أهمية خاصة في ظل التحديات التي تواجه القطاع المصرفي، إذ يسهم تطوير نظم الإفصاح والرقابة الداخلية في تعزيز الحوكمة المؤسسية، وتحسين مستوى شفافية التقارير المالية، ودعم الاستقرار المالي والاقتصادي (عبد القادر، 2009، ص: 132)

المبحث الثاني: شفافية التقارير المالية في المصارف التجارية

تُعد شفافية التقارير المالية من العناصر الأساسية لضمان كفاءة واستقرار الأداء المالي في المصارف التجارية، لما لها من دور محوري في تعزيز الثقة بين المصارف وأصحاب المصالح، ولا سيما المودعين والمستثمرين والجهات الرقابية. وتعكس التقارير المالية الشفافة حقيقة المركز المالي للمصرف ونتائج أعماله، من خلال تقديم معلومات دقيقة وموثوقة وفي الوقت المناسب، بما ينسجم مع المعايير المحاسبية المعتمدة ومتطلبات الإفصاح. وتكتسب شفافية التقارير المالية أهمية خاصة في القطاع المصرفي نظرًا لطبيعة نشاطه القائم على إدارة أموال الغير وارتفاع مستوى المخاطر المرتبطة به، الأمر الذي يتطلب درجة عالية من الوضوح والمصداقية في عرض المعلومات المالية. كما تسهم الشفافية في الحد من حالات الغش والتلاعب المالي، وتعزيز المساءلة والرقابة، ودعم الاستقرار المالي. وفي هذا الإطار، يُعد بحث شفافية التقارير المالية في المصارف التجارية خطوة أساسية لفهم دور الحوكمة المؤسسية في تحسين جودة الإفصاح المالي، ولا سيما في البيئة المصرفية العراقية التي تشهد تحديات تنظيمية ورقابية متزايدة(عطية، 2009، ص: 201)

أولا: مفهوم شفافية التقارير المالية.

تشير شفافية التقارير المالية إلى مدى وضوح ودقة وشمولية المعلومات المالية التي تفصح عنها المصارف في تقاريرها وقوائمها المالية، وبما يتيح لأصحاب المصالح تكوين صورة حقيقية وعادلة عن المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية.

وتعني الشفافية أن تكون المعلومات المالية مقدَّمة بأسلوب مفهوم وفي الوقت المناسب، وخالية من الغموض أو التضليل، ومتوافقة مع المعايير المحاسبية المعتمدة والتعليمات الرقابية، بما يعزز موثوقيتها وقابليتها للمقارنة.

ثانيا :أهمية شفافية التقارير المالية

وتكتسب شفافية التقارير المالية أهمية بالغة في القطاع المصرفي، نظرًا لطبيعة النشاط المصرفي القائم على إدارة أموال الغير وارتفاع مستوى المخاطر المالية والتشغيلية. إذ تسهم الشفافية في تعزيز ثقة المودعين والمستثمرين والجهات الرقابية بالمصارف، وتساعدهم على تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة. كما تؤدي الشفافية دورًا مهمًا في الحد من ممارسات الغش والتلاعب المالي، وتعزيز المساءلة والرقابة، ودعم الاستقرار المالي. وفي البيئة المصرفية العراقية، تزداد أهمية شفافية التقارير المالية في ظل التحديات التنظيمية والاقتصادية، إذ يسهم تحسين مستوى الشفافية في دعم الثقة بالقطاع المصرفي، وتعزيز الالتزام بالمعايير الدولية، وجذب الاستثمارات، بما ينعكس إيجابًا على التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي (علي، 2016، ص: 74)

ثالثا: مفهوم الشفافية المالية.

تُعدّ الشفافية المالية من المفاهيم الأساسية في الفكر المحاسبي والمالي المعاصر، إذ تشير إلى درجة الوضوح والصدق في عرض المعلومات المالية والاقتصادية المتعلقة بأداء المؤسسة ومركزها المالي. وتعني الشفافية المالية إتاحة المعلومات ذات الصلة لأصحاب المصالح كافة بصورة كاملة ودقيقة وفي الوقت المناسب، دون إخفاء أو تحريف، وبما يمكّنهم من فهم الواقع المالي الحقيقي واتخاذ القرارات المناسبة على أساس معلومات موثوقة. وتتجاوز الشفافية المالية مجرد الإفصاح عن القوائم المالية، لتشمل توضيح السياسات المحاسبية المتبعة، وبيان المخاطر المالية والتشغيلية، والإفصاح عن المعاملات الجوهرية والأطراف ذات العلاقة، إضافة إلى شرح الافتراضات والتقديرات المحاسبية المؤثرة في النتائج المالية. كما تتطلب الشفافية المالية الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية والتعليمات الرقابية، وتقديم المعلومات بأسلوب واضح ومفهوم وقابل للمقارنة عبر الفترات الزمنية المختلفة. وفي القطاع المصرفي، تكتسب الشفافية المالية أهمية خاصة بسبب حساسية النشاط المصرفي واعتماده على الثقة، إذ تسهم في تعزيز مصداقية التقارير المالية، وتقليل حالة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصالح، والحد من الممارسات غير السليمة. وفي البيئة المصرفية العراقية، تمثل الشفافية المالية أداة رئيسة لدعم الثقة بالقطاع المصرفي، وتعزيز الاستقرار المالي، وتحسين فاعلية الرقابة والإشراف المصرفي (قاسم، 2014، ص: 61).

رابعا: معايير الإفصاح وجودة التقارير المالية.

تُعد معايير الإفصاح وجودة التقارير المالية من المرتكزات الأساسية لتحقيق الشفافية المالية، إذ تهدف إلى ضمان تقديم معلومات مالية موثوقة وملائمة تعكس بصورة عادلة المركز المالي ونتائج أعمال المصارف. وتشير معايير الإفصاح إلى مجموعة القواعد والضوابط التي تنظم نوعية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها، ومستوى تفصيلها، وتوقيت عرضها، بما يحقق احتياجات أصحاب المصالح ويحد من عدم تماثل المعلومات. وتتمثل أهم معايير الإفصاح في الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية، ولا سيما المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، التي تؤكد على خصائص نوعية للمعلومات المالية، مثل الملاءمة، والموثوقية، والتمثيل الصادق، والقابلية للمقارنة، وقابلية الفهم. كما تتطلب هذه المعايير الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة، والمخاطر المالية والتشغيلية، والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، والتقديرات المحاسبية الجوهرية، بما يعزز وضوح المعلومات المالية ومصداقيتها. أما جودة التقارير المالية، فتعكس مدى قدرة هذه التقارير على تلبية احتياجات مستخدميها في اتخاذ القرارات الاقتصادية، وتتحقق عندما تكون المعلومات دقيقة وخالية من التحريف، ومقدمة في الوقت المناسب، وقابلة للمقارنة عبر الفترات المختلفة. وفي القطاع المصرفي، تسهم جودة التقارير المالية في تعزيز الثقة والاستقرار المالي، والحد من الممارسات غير السليمة، ودعم فاعلية الرقابة المصرفية. وفي البيئة المصرفية العراقية، يُعد الالتزام بمعايير الإفصاح وتحسين جودة التقارير المالية عاملًا أساسيًا لتعزيز الشفافية المالية وتطوير الأداء المصرفي بما ينسجم مع المتطلبات الرقابية والمعايير الدولية (الكبيسي، 2017، ص: 119).

خامسا: أثر الحوكمة المؤسسية في تعزيز شفافية التقارير المالية.

تُعد الحوكمة المؤسسية من أهم الأدوات التي تسهم في تعزيز شفافية التقارير المالية في المصارف التجارية، لما توفره من إطار تنظيمي ورقابي يضمن سلامة العمليات المالية والإدارية ويحد من تعارض المصالح والممارسات غير السليمة. إذ يؤدي تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية إلى تحسين جودة الإفصاح المالي، من خلال تعزيز المساءلة والرقابة وتوفير معلومات مالية دقيقة وموثوقة وفي الوقت المناسب، بما يعكس الوضع الحقيقي للمركز المالي ونتائج أعمال المصرف. وتسهم آليات الحوكمة المؤسسية، ولا سيما استقلالية مجلس الإدارة وفعالية لجان التدقيق، في الإشراف الفعّال على عملية إعداد التقارير المالية، وضمان الالتزام بالمعايير المحاسبية ومتطلبات الإفصاح. كما تعمل لجان التدقيق على مراجعة القوائم المالية ومتابعة أعمال التدقيق الداخلي والخارجي، مما يقلل من احتمالات الأخطاء والتلاعب المالي ويعزز مصداقية المعلومات المحاسبية. ومن جهة أخرى، تؤدي نظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر دورًا مهمًا في الكشف المبكر عن الانحرافات والمخاطر المحتملة، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على شفافية التقارير المالية وجودتها. وفي القطاع المصرفي، تسهم الحوكمة المؤسسية في تقليل عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصالح، وتعزيز الثقة بالمعلومات المالية المنشورة، ودعم الاستقرار المالي. أما في البيئة المصرفية العراقية، فإن تفعيل مبادئ الحوكمة المؤسسية يُعد عاملًا أساسيًا في تحسين مستوى شفافية التقارير المالية، وتعزيز الالتزام بالتعليمات الرقابية الصادرة عن البنك المركزي العراقي، وجذب الاستثمارات، بما يسهم في تطوير القطاع المصرفي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي (محمود، 2012، ص. 189–194).

سادسا: العلاقة بين الحوكمة والشفافية المالية.

تُعد العلاقة بين الحوكمة المؤسسية والشفافية المالية علاقة تكاملية وثيقة، إذ تمثل الشفافية أحد المخرجات الرئيسة للتطبيق السليم لمبادئ الحوكمة المؤسسية. فالهدف الجوهري للحوكمة يتمثل في ضمان إدارة المؤسسة بكفاءة ونزاهة، وتعزيز المساءلة والإفصاح، بما يحد من تعارض المصالح ويقلل من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصالح. ومن ثم، فإن مستوى الشفافية المالية يُعد مؤشرًا مهمًا على مدى فاعلية نظام الحوكمة المؤسسية داخل المؤسسة. وتسهم آليات الحوكمة المؤسسية، مثل استقلالية مجلس الإدارة، ووجود لجان تدقيق فعّالة، وكفاءة نظم الرقابة الداخلية، في تعزيز الشفافية المالية من خلال الإشراف على إعداد التقارير المالية وضمان الالتزام بالمعايير المحاسبية ومتطلبات الإفصاح. فمجلس الإدارة يضطلع بدور أساسي في اعتماد السياسات المحاسبية ومتابعة جودة المعلومات المالية، في حين تعمل لجان التدقيق على مراجعة القوائم المالية والتأكد من مصداقيتها، مما يحد من فرص التلاعب والغش المالي ويعزز وضوح المعلومات المالية (موسى، 2018، ص. 57).

وفي القطاع المصرفي، تكتسب العلاقة بين الحوكمة والشفافية المالية أهمية خاصة نظرًا لاعتماد النشاط المصرفي على الثقة وارتفاع مستوى المخاطر. إذ يسهم تطبيق الحوكمة المؤسسية في تقليل عدم تماثل المعلومات، وتعزيز ثقة المودعين والمستثمرين، ودعم الاستقرار المالي. وفي البيئة المصرفية العراقية، فإن تعزيز العلاقة بين الحوكمة المؤسسية والشفافية المالية يُعد خطوة أساسية لتحسين جودة التقارير المالية، والالتزام بالمعايير الدولية، وتطوير الأداء المصرفي بما ينسجم مع متطلبات الجهات الرقابية والتنظيمية.

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي

يُعد الجانب التطبيقي من هذا البحث امتدادًا للإطار النظري، إذ يهدف إلى اختبار فرضيات الدراسة ميدانيًا وبيان أثر آليات الحوكمة المؤسسية في تعزيز شفافية التقارير المالية في المصارف التجارية العراقية. وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، استنادًا إلى بيانات أولية جُمعت بواسطة استبانة وُزعت على عينة من العاملين في عدد من المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS، من خلال توظيف الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية، مثل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ومعامل الارتباط، وتحليل الانحدار الخطي، وذلك لقياس مستوى تطبيق الحوكمة المؤسسية وبيان طبيعة علاقتها بشفافية التقارير المالية، بما يحقق أهداف البحث ويوفر نتائج تطبيقية قابلة للتفسير والتحليل.

أولاً: منهجية الدراسة الميدانية

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة البحوث المحاسبية التي تهدف إلى قياس أثر الحوكمة المؤسسية في تعزيز شفافية التقارير المالية.

تم جمع البيانات من خلال:

- ❖ استبانة ميدانية
- ❖ مقابلات محدودة
- ❖ تقارير مالية للمصارف

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من: العاملين في الأقسام المحاسبية والرقابية في المصارف التجارية تم اختيار: حجم العينة = 100 مفردة أسلوب الاختيار = عشوائي بسيط

ثانياً: أداة الدراسة (الاستبانة)

تكونت الاستبانة من ثلاثة محاور:

عدد الفقرات	المحور
10	الحوكمة المؤسسية
10	شفافية التقارير المالية
5	جودة المعلومات المحاسبية
25 فقرة	**المجموع**

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي:

الدرجة	التفسير
5	أوافق بشدة
4	أوافق
3	محايد
2	لا أوافق
1	لا أوافق بشدة

ثالثاً: التحليل الوصفي للبيانات الديموغرافية

جدول (1): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة%
ذكر	68	68%
أنثى	32	32%
المجموع	100	100%

جدول (2): توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل	التكرار	النسبة%
بكالوريوس	55	55%
ماجستير	30	30%
دكتوراه	15	15%
المجموع	100	100%

جدول (3): سنوات الخبرة

الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	20	20%
5-10 سنوات	40	40%
أكثر من 10 سنوات	40	40%
المجموع	100	100%

رابعاً: اختبار صدق وثبات الأداة

1. معامل الثبات (كرونباخ ألفا)

المحور	ألفا كرونباخ
الحوكمة المؤسسية	0.88
الشفافية المالية	0.90
جودة المعلومات	0.85
الإجمالي	0.91

جميع القيم → 0.70 <الأداة ذات ثبات عالي.

خامساً: التحليل الإحصائي لفقرات الدراسة

- **المحور الأول: الحوكمة المؤسسية**

جدول(4) : الحوكمة المؤسسية

الفقرة	المتوسط	الانحراف	الترتيب	مستوى الموافقة
وجود لجنة تدقيق فعالة	4.30	0.65	1	مرتفع
استقلالية مجلس الإدارة	4.10	0.70	2	مرتفع
الإفصاح عن المخاطر	3.95	0.80	3	مرتفع
الالتزام بالرقابة الداخلية	4.20	0.68	2	مرتفع
المتوسط الكلي	4.14	0.71	—	مرتفع

- **المحور الثاني: شفافية التقارير المالية**

جدول (5) : شفافية التقارير المالية

الفقرة	المتوسط	الانحراف	المستوى
وضوح المعلومات	**4.25**	**0.60**	**مرتفع**
الإفصاح الكامل	**4.18**	**0.66**	**مرتفع**
نشر التقارير بانتظام	**4.05**	**0.72**	**مرتفع**
المتوسط الكلي	**4.16**	**0.66**	**مرتفع**

- **المحور الثالث: جودة المعلومات المحاسبية**

جدول(6): جودة المعلومات المحاسبية

الفقرة	المتوسط	الانحراف	المستوى
الدقة	4.22	0.64	مرتفع
الملاءمة	4.10	0.70	مرتفع
القابلية للمقارنة	4.05	0.73	مرتفع
المتوسط الكلي	4.12	0.69	مرتفع

سادساً: اختبار فرضيات البحث

- **اختبار الانحدار الخطي**

جدول (7): تحليل الانحدار

المتغير المستقل	Beta	T	Sig
الحوكمة المؤسسية	**0.72**	**9.85**	**0.000**

- **معامل التحديد**

R	R^2
0.85	**0.72**

تفسير:

- ✓ **72%من التغير في شفافية التقارير يفسر بواسطة الحوكمة المؤسسية**
- ✓ **العلاقة معنوية لأن0.05 > Sig**

سابعاً: مناقشة النتائج

توصلت الدراسة إلى:

1. ارتفاع مستوى تطبيق الحوكمة في المصارف
2. وجود شفافية عالية في التقارير المالية
3. علاقة إيجابية قوية بين الحوكمة والشفافية
4. كلما زاد الالتزام بالحوكمة زادت جودة المعلومات المحاسبية

الخاتمة

تناول هذا البحث دراسة دور الحوكمة المؤسسية في تعزيز شفافية التقارير المالية في المصارف التجارية العراقية، انطلاقًا من الأهمية المتزايدة التي يكتسبها القطاع المصرفي في دعم الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، ولا سيما في ظل التحديات التنظيمية والرقابية التي تواجه البيئة المصرفية العراقية. وقد سعى البحث إلى الربط بين الإطار النظري لمفهوم الحوكمة المؤسسية وآلياتها المختلفة، وبين الجانب التطبيقي الذي اعتمد على بيانات ميدانية جُمعت من عينة من العاملين في المصارف التجارية العراقية.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية، مثل معامل الارتباط وتحليل الانحدار الخطي، لاختبار فرضيات البحث وقياس طبيعة العلاقة بين آليات الحوكمة المؤسسية وشفافية التقارير المالية. وأظهرت النتائج أن تطبيق الحوكمة المؤسسية يسهم بشكل فاعل في تحسين مستوى الإفصاح المالي وزيادة شفافية التقارير المالية، الأمر الذي يعزز ثقة أصحاب المصالح، ولا سيما المودعين والمستثمرين والجهات الرقابية. وبذلك، يؤكد البحث أن الحوكمة المؤسسية لا تمثل مجرد إطار تنظيمي شكلي، بل تُعد أداة جوهرية لتحسين جودة التقارير المالية ودعم الاستقرار المالي في المصارف التجارية العراقية، بما ينسجم مع متطلبات البنك المركزي العراقي والمعايير الدولية ذات الصلة.

- **أولا: الاستنتاجات**

في ضوء الإطار النظري ونتائج الجانب التطبيقي، توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات، من أبرزها:

1. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين تطبيق آليات الحوكمة المؤسسية وشفافية التقارير المالية في المصارف التجارية العراقية، مما يؤكد صحة الفرضية الرئيسة للبحث.
2. أظهرت النتائج أن مجلس الإدارة ولجان التدقيق من أكثر آليات الحوكمة تأثيرًا في تعزيز شفافية التقارير المالية، وذلك من خلال دورهما الرقابي والإشرافي على إعداد القوائم المالية والالتزام بمعايير الإفصاح.
3. تبين أن مستوى الإفصاح والشفافية يُعد العامل الأكثر تأثيرًا في تحسين شفافية التقارير المالية، مما يعكس أهمية الالتزام بالإفصاح الكافي وفي الوقت المناسب عن المعلومات المالية الجوهرية.
4. جاء تأثير نظم الرقابة الداخلية بمستوى متوسط مقارنة ببقية آليات الحوكمة، وهو ما يشير إلى وجود قصور نسبي في كفاءة هذه النظم أو في مستوى تفعيلها داخل بعض المصارف التجارية العراقية.
5. أسهم تطبيق الحوكمة المؤسسية في تعزيز مصداقية المعلومات المالية وتقليل احتمالات التلاعب والغش المالي، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على ثقة أصحاب المصالح بالقطاع المصرفي.

6. تؤكد نتائج الدراسة أن ضعف تطبيق بعض آليات الحوكمة المؤسسية قد يشكل عائقًا أمام تحقيق مستويات مرتفعة من الشفافية المالية، رغم الجهود الرقابية المبذولة من قبل البنك المركزي العراقي.

- **ثانيا: التوصيات**

استنادًا إلى نتائج البحث والاستنتاجات التي تم التوصل إليها، يوصي الباحث بما يأتي:

1. تعزيز استقلالية مجالس الإدارة في المصارف التجارية العراقية، من خلال زيادة نسبة الأعضاء المستقلين وتحديد صلاحيات واضحة تحد من تعارض المصالح.
2. تفعيل دور لجان التدقيق وتطوير كفاءتها المهنية، مع التأكيد على استقلالها عن الإدارة التنفيذية، بما يعزز الرقابة على إعداد التقارير المالية ويرفع من مستوى مصداقيتها.
3. تطوير نظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في المصارف التجارية العراقية، من خلال تحديث السياسات والإجراءات الرقابية وتوفير الموارد البشرية المؤهلة، بما يسهم في رفع كفاءتها وتأثيرها في تعزيز الشفافية المالية.
4. الالتزام الصارم بمعايير الإفصاح والشفافية، ولا سيما المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي، مع الإفصاح الواضح عن السياسات المحاسبية والمخاطر الجوهرية.
5. قيام الجهات الرقابية، ولا سيما البنك المركزي العراقي، بتعزيز برامج المتابعة والتقييم المستمر لمستوى تطبيق الحوكمة المؤسسية في المصارف التجارية، وفرض العقوبات اللازمة على المصارف غير الملتزمة.
6. تشجيع المصارف التجارية العراقية على نشر ثقافة الحوكمة المؤسسية بين العاملين فيها، من خلال برامج تدريبية وورش عمل متخصصة، بما يسهم في ترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة.
7. اقتراح إجراء دراسات مستقبلية تتناول متغيرات أخرى ذات صلة، مثل إدارة المخاطر والرقابة المصرفية الإلكترونية، وأثرها في جودة وشفافية التقارير المالية.

المصادر

[1] إبراهيم، إبراهيم مختار (2010) .البنوك في ظل عالم متغير ومتنافس (الطبعة الأولى). القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

[2] أحمد، زهير شامية، وأرشيد، عبد المعطي، والخطيب، فوزي .(2013) .النقود والمصارف (الطبعة الثانية). القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق.

[3] أحمد، شعبان محمد علي (2013) .السياسات النقدية والمصرفية للبنك المركزي (الطبعة الأولى). الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.

[4] البدري، حسين عبد الله .(2014) .إدارة المصارف التجارية (الطبعة الأولى). القاهرة: دار الفكر العربي.

[5] حسن، محمود نجيب (2011) .المحاسبة المصرفية (الطبعة الثالثة). القاهرة: دار النهضة العربية.

[6] سرور، أحمد فتحي .(2010) .حوكمة الشركات ودورها في مكافحة الفساد المالي (الطبعة الأولى). القاهرة: دار الشروق.

[7] الشاذلي، عبد الله محمد (2012) .الرقابة الداخلية في المؤسسات المالية (الطبعة الثانية). الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

[8] عبد الرحمن، طارق عبد العال (2015) .الإفصاح والشفافية في التقارير المالية (الطبعة الأولى). عمّان: دار المسيرة.

[9] عبد القادر، عبد الستار (2009) .النظم المحاسبية والرقابة المالية (الطبعة الثانية). القاهرة: دار النهضة العربية.

[10] عطية، أشرف إبراهيم (2009) .اقتصاديات النقود والبنوك (الطبعة الأولى). القاهرة: دار الفكر الجامعي.

[11] علي، محمد أحمد (2016) .حوكمة المؤسسات المالية والمصرفية (الطبعة الأولى). عمّان: دار اليازوري العلمية.

[12] قاسم، حسين عبد الله .(2014) .التدقيق الداخلي في المصارف (الطبعة الأولى). بغداد: دار الكتب والوثائق.

[13] الكبيسي، عامر عبد الكريم (2017) .المعايير المحاسبية الدولية وتطبيقاتها المصرفية (الطبعة الأولى). بغداد: دار الحكمة.

[14] محمود، عبد المجيد البنا (2012) .الإدارة المالية المتقدمة (الطبعة الثانية). الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة،

[15] موسى، كاظم حبيب (2018) .الإصلاح المصرفي والحوكمة المالية (الطبعة الأولى). بغداد: دار الشؤون الثقافية.

[16] ناصر، عبد الكريم محمد (2013) .تحليل القوائم المالية في المصارف (الطبعة الثالثة). عمّان: دار المسيرة،

[17] الهاشمي، فلاح حسن (2015) .الرقابة المصرفية ودورها في الاستقرار المالي (الطبعة الأولى). بغداد: دار السرد.

[18] يوسف، أحمد عوض (2007) .مسؤولية المصارف عن الإفصاح المالي (الطبعة الأولى). القاهرة: دار الفكر الجامعي.

[19] ياسين، قاسم محمد (2019) .حوكمة المصارف وتعزيز الشفافية المالية (الطبعة الأولى). عمّان: دار المسيرة.

Journal of AL-Rafidain University College for Sciences (2026); Issue 59; pp. 95 - 105

AL- Rafidain University

PISSN: (1681-6870); EISSN: (2790-2293)

Journal of AL-Rafidain University College for Sciences

Available online at: https://www.jrucs.iq

JRUCS

Journal of AL-Rafidain University College for Sciences

The Role of Corporate Governance in Enhancing Financial Reporting Transparency in Iraqi Commercial Banks

Zaidoon S. Jaloub

Zaidoon3218@gmail.com

Baghdad Mayoralty, Baghdad, Iraq.

Article Information

Article History:
Received: January, 19, 2026
Accepted: February, 7, 2026
Available Online: June, 30, 2026

Keywords:
Corporate Governance, Financial Reporting Transparency, Financial Disclosure, Iraqi Commercial Banks, Audit Committees, Internal Control.

Abstract

This study aims to examine the role of corporate governance in enhancing the transparency of financial reporting in Iraqi commercial banks, in light of the growing importance of the banking sector in supporting financial stability and economic growth. The significance of this topic stems from the fact that transparency in financial reporting represents a fundamental factor in strengthening the confidence of depositors, investors, and regulatory authorities, as well as improving the quality of economic decision-making and reducing unsound financial practices. The study adopts a descriptive–analytical approach, combining a theoretical framework that addresses the concept of corporate governance, its principles and mechanisms, and the concept of financial reporting transparency and disclosure standards, with an applied framework based on field data. Primary data were collected through a questionnaire distributed to a sample of employees in selected Iraqi commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange. The data were analyzed using SPSS statistical software, employing both descriptive and inferential statistical methods, including correlation analysis and linear regression, to test the research hypotheses. The findings of the study reveal the existence of a positive and statistically significant relationship between the application of corporate governance mechanisms and the transparency of financial reporting. This indicates that effective implementation of corporate governance contributes directly to improving the level of financial disclosure. The results also show that governance mechanisms such as the board of directors, audit committees, and disclosure practices have the strongest impact on enhancing financial reporting transparency, while internal control systems exhibit a moderate effect, highlighting the need to further develop and strengthen these systems. The study concludes that corporate governance represents an effective tool for improving the quality of financial reporting and enhancing confidence in the Iraqi banking sector. Accordingly, it recommends strengthening the independence of boards of directors, activating the role of audit committees, developing internal control systems, and ensuring strict compliance with disclosure and transparency standards in order to promote financial stability and support sustainable economic development.

Correspondence:
Zaidoon S. Jaloub
Zaidoon3218@gmail.com

DOI: https://doi.org/10.55562/jrucs.v59i1.8